

رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للفتن
 وكيل وزارة الخزانة المساعد
 مستشار الدولة لوزارة الاقتصاد
 مدير عام مصلحة القطن
 مدير عام الإدارة العامة للنقد
 وكيل محافظ البنك المركزي المصري
 سندوب الحكومة لدى بورصات القطن واتخاذ مصدرى
 القطن
 رئيس اللجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية
 ثلاثة أعضاء آخرين يعينهم وزير الاقتصاد من المشغلين
 بالقطن"
 مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما
 صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٢

بشأن تنازل مجلس مدينة بنها عن قطعة أرض ملكه لوزارة الثقافة
 والإرشاد القومي لقيم عليها قصرها للثقافة بمدينة بنها
رئيس الجمهورية
 بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
 وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة
 التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ؛
 وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ؛
 وعلى قرار مجلس مدينة بنها بجلسته المنعقدة في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ ؛

قرار :

مادة ١ - وافق على تنازل مجلس مدينة بنها عن قطعة الأرض البالغ مساحتها ألفى متراً موصحة حدودها على الرسم المرافق والمقام عليها خازن المراقب المختلفة والاسطبلات الحالية لوزارة الثقافة والإرشاد القومي لقيم عليها قصرها للثقافة يحتوى على مكتبة وقاعة للأرض المسرحي والسينما والمحاضرات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره
 صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يعار السيد / السيد صلاح الدين راشد المدير العام بوزارة الحرية لأعمال المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية اعتباراً من ١٩٦١/١٠/٢٢ (تاريخ إعتماد ميزانيتها) حتى ١٩٦٢/٦/٣٠

مادة ٢ - على وزير الحرية تنفيذ هذا القرار، وي العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٢

بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم بلدية القطن المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإعادة تشكيل بلدية القطن المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ إنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم بلدية القطن المصرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ إنشاء المجلس الأعلى للأؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة مؤسسة القطن ،

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ٣ - يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

وزير الاقتصاد رئيساً رئيساً رئيساً رئيساً

وكل وزارة الاقتصاد المساعد الممثلون للقطن رئيساً للرئيس